الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية

سيف عبد الجبار محمد

مصطفى محمد رياض

وزارة الماليــة–الدائرة الاقتصادية–قسم العلاقات الدولية

المـقدمـــة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامـ ل المؤثرة في تطور البلدان ونموها واحد مؤشراتانفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسات الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان.ان هذا النوع من الاستثمار يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف إضافة لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقلالتقانة ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل وكذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية متنوعة قد لا تتوافر عليها الاستثمارات المحلية هذا فضلاً عن ايجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية وتهتم البلدان العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية بوصفها احد مصادر سد الفجوة بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المحددة للاستثمار فضلاً عن توافر متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة وينبغي ان نعلم ان زيادة التدفقات الاستثمارية لا تقتصر أهميتها على البلدان النامية ومنها العربية بل تمتد إلى البلدان المتقدمة أيضا وذلك لدورها في زيادة قدرة الاقتصاد على توليد الدخل والإنتاج والتوزيع لمصادر الإنتاج ونقلالتقانة وانطلاقاً من ذلك تسعى البلدان النامية ومنها العراق وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية ونقص الخبرات وتردي الحالة التنظيمية والإدارية وضيق قاعدة الصادرات وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلي المحدود فيها وتدني معدلات نمو الناتج المحلي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من خلالانشاء نظم واليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إن هيمنة العولمة المالية وانتشارها على الصعيد العالمي فرض واقعاً جديداً حول دور وأهمية التدفقات الرأسمالية الأجنبية في عملية النمو الاقتصادي وهذا فرض ضرورة البحث عن السبيل لتقليل الاثار السلبية للاندماج في الاقتصاد العالمي المعولم وفي تعظيم منافعه ، ولاسيما في السوق المالية العالمية.

أهـداف البحث

يمكن إيجاز أهم أهداف البحث بالنقاط التالية:

١ -التعرف على كل ما يحيط بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDIومحاولة الاستفادة من آثاره الايجابية وتلافي آثاره السلبية.

٢ -دراسة واقع الاقتصاد العراقي وإمكانيات استضافة (جذب) الاستثمار الأجنبي والعمل على إزالة العوائق التي تعترض ذلك.

٣ -توضيح الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

٤ -إمكانية استخدام رأس المال الأجنبي (الاستثمار الاجنبي المباشر) في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية على وجه العموم والعراق على وجه الخصوص.

مشكلة البحث

تتصف معظم الدول النامية بضعف إمكانياتها المادية اللازمة لرفع معدل الادخار ومن ثم الاستثمار الى المستويات المطلوبة، لكسر حلقة الفقر والانطلاق في عمليه التنمية ، لهذا لابد من الاستعانة بمصادر خارجية (الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر) لتعزيز الإمكانيات الذاتية من هذه المصادر، ولو بشكل مؤقت.

هيكلة البحث

لاجل تحقيق الغرض من البحث والإلمام بجوانبه المتداخلة فقد استوعب البحث فصلين كان لكل منهما ثلاثة مباحث وتم تنسيقها كالاتي:-

الفصل الأول: احاط بالاطار النظري لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وكان **المبحث الاول** منه عن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة عامة.

اما **المبحث الثاني** فتضمن انواع الاستثمار الاجنبي الباشر والروابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

اما **المبحث الثالث** فتضمن مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة.

الفصل الثاني: تضمن ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول: المخاطر التي يواجهها الاستثمار الاجنبي.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق ونظرة لقانون الاستثمار العراقي.

المبحث الثالث: محفزات وسياسات وعوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر واستراتيجية جذب الاستثمار في العراق.

وتوصلنا من خلال البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تم ادراجها في نهاية البحث.

الفصل الاول – المبحث الاول

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق منظور منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه ((يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد اخر ، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل.(6)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الاكثر مثارا للاهتمام لاتساع اشكاله ومصادره وتأثيراته في اقتصادات الدول الحاضنة وبخاصة النامية منها ، ويستلزم هذا الاستثمار السيطرة او الاشراف على المشروع من قبل المستثمر الأجنبي وحده او بمشاركة متساوية اوغير متساوية مع رأس المال الوطني او المحلي ، وهو قد يمارس بانشاء مشروع جديد او يكون باعادة شراء كلي او جزئي لمشروع قائم.(8)

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وإن الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية (1)

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في البلد الام (البلد التي تنتمي اليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر البلد المضيف المستقبل الاستثمار (16) وايضاً يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة ، الذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده أو بلد الأقامة الذي هو فيه.(4)

يتضمن التعريف جملة من المضامين منها انه استثمار في موجودات ثابتة بطبيعتها وبالتالي فإن إدارتها تكون مباشرة من قبل المستثمر الأجنبي، وإن تمويل هذه الاستثمارات يتم من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي، وإن هذا المستثمر الأجنبي يكون أما شخصاً طبيعياً أو معنوياً (منظمة، أو مؤسسة أو شركة) (3)

يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي بانه قيام المستثمر الاجنبي (الطبيعي او المعنوي) بتوظيف امواله النقدية اوالعينية في أي نشاط اقتصادي او مشروع استثماري في أي بلد اخر غير البلد الذي يقيم فيه وفق للقوانين السائدة في ذلك البلد. (14)

<u>نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر :</u>

النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر :

هنالك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها متعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الام.

ومن ابرز هذه النظريات ما يأتي :-

١ - النظرية الكلاسيكية الحديثة لـ (اولين) 1933:

قد اعتمدت هذه النظرية المفاهيم المالية ، اذ ترى أن لجوء الشركات المتعددة الجنسية الى الاستثمار خارج دولها الام يمثل في الحقيقة سعيها للحصول على عائد اعلى من استثمار رأس المال أذ أن الاسواق المالية في مختلف الدول منعزلة عن بعضها البعض إضافة الى تواضع مستوى تطورها ولاسيما في الدول النامية ، لذا فإن تدفق رأس المال هو نتيجة لاختلاف العائد من دولة لأخرى وسيتجه تدفق رأس المال الى المناطق التي يحقق فيها اعلى عائد .

٢ - نظرية الميزة الاحتكارية لـ (هايمر) 1960:

هذه النظرية تعد رغبة الشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على الاسواق الخارجية ، وهي المحفز الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر بسبب توفر ميزات خاصة للشركات المتعددة الجنسية لا تتوفر للشركات المحلية في الدول المضيفة مثل فجوة في المعلومات ، العلامة التجارية ، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الانتاج الواسع ، والميزات الادارية ، وغير ذاك من الميزات .

٣ -نظرية عدم التوازن لـ (مون ورويل) 1993:

ان هذه النظرية تفسر قيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار الاجنبي المباشر في خارج حدود دولتها الام ، بعوامل اخرى تعود الى ميزات الملكية ايضا مثل صعوبة الوصول الى المواد الاولية و / او ارتفاع تكاليف العامل الماهر في الدولة الام ، الامر الذي يدفع هذه الشركات الى البحث عن مجالات استثمار خارجية للتعويض عن خسائرها واعادة التوازن لهذه العوامل.(8)

المبحث الثاني

<u>أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر</u>

أ - الاستثمار الاجنبي المباشر

إن الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية.

ويهدف الاستثمار الأجنبي إلى مايلي:

1. **البحث عن المصادر:** ويشمل هذا النوع من الاستثمار استغلال الميزة النسبية للدولة ولاسيما الغنية بالمواد الأولية.
2. **البحث عن الأسواق:** ويلبي هذا النوع المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات.

3. **البحث عن الكفاءة:** ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية المشتركة.

إما أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اختلفت استناداً للدوافع والمحفزات والملكية ويمكن توضيحها كما يأتي:

أولا- أنواع الاستثمار من وجهة نظر الدول المصدرة ويقسم على:

١. **الاستثمارات الأفقية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات سوق الدولة المضيفة إذ تجلب معها الخبرة والتكنولوجيا وهي تستثمر السلع والخدمات المشابهة في الموطن الأصلي ويطلق عليها الاستثمارات الأفقية المرغوب بها من قبل الشركات الأجنبية فهي تجهز الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.
٢. **الاستثمارات العمودية:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنتاج المواد الخام أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية ويطلق عليه الاستثمار العمودي الخلفي، وعندما تقوم الشركة بالإنتاج وتسويق منتجاتها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي فيطلق عليه الاستثمار العمودي الأمامي، إذ تقوم الحكومة بوضع سياسات استثمار محكومة بدخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي.
٣. **الاستثمارات المختلطة:** ويهدف هذا النوع إلى إنتاج السلع والخدمات النهائية في الخارج على نحو غير مشابهة إلى تلك المنتجة في الموطن الأصلي وأن إدارة الاستثمارات المختلفة عندما تقيم نشاطات الشركة فإنها تشجع المشاريع المربحة لذلك تعمل الشركة على تحقيق أعلى الأرباح للشركة الأم بغض النظر عن مدى المنفعة المتحققة للدولة المضيفة .

ثانيا- أنواع الاستثمار من وجهة نظر الدولة المضيفة ويقسم على:

الاستثمارات الهادفة لإحلال الواردات والاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا".أنواع الاستثمار بحسب الملكية الجزئية أو الكلية لمشروع الاستثمار ويقسم على:

1. **المشروعات المشتركة:** هو اتفاق طويل الأمد بين الطرفين يقوم على أساس قيام مشروع إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة سواءاً أكان الطرف وطني قطاع خاص أم قطاع عام، ويشارك فيها ويمتلكها بصفة شخصين قانونيين أو طرفين أو أكثر من دولتين إذ يشتركان في الإدارة والخبرة ورأس المال وبراءة الاختراع والعلامات التجارية ،إذ غالباً مايكون الطرف الاجنبي من الشركات متعددة الجنسية التي تمتلك المزايا لا يمتلكها الطرف المحلي.
2. **المشروع المملوك بالكامل للمستثمر :** وهو الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسية، إذ يقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الخدمي أو الإنتاجي في الدولة المضيفة .

3. **الاستثمارات في المناطق الحرة:** تمثل المنطقة الحرة الجزء المستقطع من الدولة لتكون خارج المنطقة الجمركية، تمارس فيها نشاطات اقتصادية متنوعة ، فعندما تدخل هذه السلع للمنطقة الحرة تكون معفية من الرسوم أو التعريفات الجمركية.
4. **مشروعات عمليات التجميع:** ويكون الاتفاق بين طرفين أحدهما أجنبي والاخر محلي، إذ يقدم الطرف الأجنبي للطرف الآخر مكونات منتج معين ليقوم بعملية تجميعية ليكون منتج نهائي وأحياناً يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والصيانة والتخزين مقابل عائد يتفق عليه وقد يتخذ مشروعات التجمع شكل الاستثمار المشترك أو تكون محكومة بالكامل للمستثمر الأجنبي.
5. **الاستثمار في مشروعات البنى التحتية الممولة:** ازدادت هذه الظاهرة مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية إذ تتخذ شكل عقود امتياز لمدة **(20–50)** عام ولاسيما في الدول النامية لسد فجوة الموارد المحلية عن طريق تدفق الاستثمار الاجنبي في مجال البنى التحتية .(1)

ونظراً لتطورات العولمة ، فقد كان ضرورياً مواكبتها والتركيز على الاستثمار في مشروعات البنى التحتية لانها تعد الركيزة الاساسية لقيام الشركات في القطاعات الاقتصادية مما يخلق فرصاً أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات مشتركة تهدف لنقل الخبرة ورأس المال وبراءة الاختراع وغيرها.

ب- <u>الاستثمار الاجنبي غير المباشر</u>

اطلق اصطلاح الاستثمار الاجنبي غير المباشر (FPI) في عام (1967) من قبل (Mathew simon)، وعرف على انه تملك المستثمر الاجنبي لجزء او لكل الاستثمارات في المشروع المعني وله حق المشاركة في الإدارة والتنظيم فهي من صلاحياته التي يحصل عليها من ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فهو توظيف مالي على شكل موجودات مالية مثل الاوراق المالية من اسهم وسندات وقد يتسع ليشمل القروض بكل انواعها في الدول المضيفة بقصد المضاربة ويسمى هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي ويكون هدف المستثمرين بالمحافظ هو االحصول على الارباح وتقليل المخاطر. (3)

<u>الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر</u>

أن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر يتم من خلال بعدين ، الأول البعد الإداري أي درجة المراقبة أو حق الإدارة في المشروع (درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما)، أما البعد الأخر فهو البعد الزمني المتمثل بالأفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى فالمستثمر في محافظ الأوراق المالية يوفر التمويل الرأسمالي فقط من دون أي مشاركة في إدارة المشروع والبعد الزمني يكون قصير الأجل ، أما المستثمر في مشاريع ال FDI فيكون له دور في ادارة المشروع ويسعى من خلالها الى تجسيد مصلحته كما أن الاستثمار في محافظ الأوراق المالية يكون ذا طابع مالي بحت ولا يصاحبه نقل لأصول مادية وغير مادية ويكون الدافع الرئيس للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية هو الحصول على الأرباح وتقليل المخاطر.(4)

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال FDI من وجهة نظر الشركات عبر الوطنية أي المستثمر الأجنبي هي بمثابة المسارات أو الطرق أو الأساليب لغزو الأسواق العالمية وتختلف هذه الأشكال حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة وكذلك فأن طبيعة النظام السياسي السائد تلعب دوراً في تحديد نوع وشكل FDI وتلعب خصائص الشركات عبر الوطنية دوراً في تحديد شكل الـ FDI من حيث حجم الشركة وعدد العمال وأنواع المنتجات التي ينتجها وخبرتها في السوق المستهدف. فضلاً عن العائد المتوقع والكلف المتوقعة من المشروع.(9)

ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر (على أساس الملكية) على الأنواع الآتية :-

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل :** في مثل هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع الاقتصادي او النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية ، وغالبا ما يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد ومساندة المستثمرين الأجانب لتوافر الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه.

2-**الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك** : وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك أكثر من طرف أو جهة لها حصة في ملكية المشروع او النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إقامته ، أي انه يشترك طرف وطني من القطاع العام و/او القطاع الخاص الى جانب الطرف الأجنبي الذي غالبا ما يكون احدى الشركات المتعددة الجنسية لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني او المحلي من تكنولوجيا حديثة وخبرة فنية هذا وتتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة.

3- **الاستثمار الاجنبي المباشر في مشروعات وعمليات التجميع** : في هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر الوطني او المحلي بمكونات منتوج معين كالسيارات مثلا ليتم تجميع هذا المنتوج في شكله النهائي في الدول الحاضنة او المتلقية ، وفي اغلب الأحيان يقدم المستثمر الأجنبي الخبرة والمعرفة الضرورية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق ... الخ ، وقد تكون هذه المشاريع مشتركة الملكية او مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي .(8)

المبحث الثالث

مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر

تعاني الكثير من الدول النامية من محدودية الموارد المحلية والفقر وبسبب ازدياد حجم الانفاق الاستثماري على برامج وخطط التنمية في الدول النامية من اجل تحقيق المعدلات المرغوبة في النمو الاقتصادي وتحقيق زيادة نوعية في مستوى معيشة دخول الأفراد هذا من ناحية ولتنامي العجز المزمن في تلك الدول من ناحية آخرى لجأت لمصادر تمويل داخلية وخارجية وكالاتي:

اولاً: المصادر الداخلية للتمويل

تشمل الدين العام الداخلي والمدخرات المحلية والوطنية التي يتم الحصول عليها عن طريق الأفراد والمشروعات أو قد تكون إجبارية عن طريق تشريع الدولة لبعض الإجراءات والقوانين كتمويل العجز بالاقتراض الداخلي، فالمشروع يستطيع تمويل نفسه من مصادر داخلية عن طريق إعادة توظيف الأرباح المعادة وهو بمثابة تمويل ذاتي.

ثانياً: المصادر الخارجية للتمويل

تعني تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تلجأ إليها الدول النامية لتتخطى عجز الموارد المحلية، وقد تقدمها مصادر متعددة الاطراف كالهيئات الدولية والإقليمية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية او مصادر الاقتراض الأجنبية كالمصادر الثنائية الحكومية كالقروض والاعانات والاستثمار الاجنبي المباشر.
وتشمل الاتي:

1- القروض

تلجأ الدول للتمويل الأجنبي لوجود فجوة الموارد المحلية اذ تقدم القروض للدول التي تفتقر إلى فرص الاستثمار التي تدر عليها العوائد، والقروض نوعان الاولى ، قروض طويلة الامد وتنقسم الى :

أ -**قروض ميسرة :** وهي قروض بفائدة منخفضة وبمدة سداد طويلة .

ب -**القروض غير الميسرة:** وهي قروض بفائدة عالية تضاهي اسعار الفائدة في السوق العالمي ، والتسديد لمدة قصيرة .

اما النوع الثاني: هي القروض قصيرة الامد تمنحها الحكومات على اسس غير تجارية كما في ائتمان التصدير ، مع وجود انواع اخرى من ائتمانات التصديرطويلة الامد ، ان السبب في لجوء الدول النامية إلى الاقتراض هو سوء استغلال الموارد المالية الناجم عن سوء تحقيق الموارد وعدم كفاءة مؤسسات القطاع العام في الدول النامية والفساد الحكومي في انظمة الحكم السياسية الأمر الذي عرض الدول المدينة إلى استنزاف مستمر بسبب عدم كفاية النقد الأجنبي عن اللأزم لدفع أعباء الديون وتمويل الواردات مما أحدث اضطرابات داخلية، وبسبب زيادة اقساط القروض وتصاعد نسبة الفوائد عليها للدول النامية مما ادى الى ضعف شديد في قدرتها على التسديد وهذا ما دفعها الى الاعلان عن عجزها التام عن السداد.

2-الاعانات الاجنبية للاغراض غير التجارية

وهي تلك الأموال المقدمة لغير الأغراض التجارية فهي تدفقات رؤوس الاموال التي تحصل عليها الدول ، وقد تكون على شكل قروض بشروط ميسرة، وقد تكون على شكل سلع أو خدمات أو خبرات فنية وهي تعد منح لا يترتب عليها أية التزامات بالسداد، اما القروض الميسرة والتي تأخذ شكل صورة منحة مع صورة القرض فيكون معدل الفائدة فيها منخفض مع طول مدة السداد مع وجود مدة السماح، وقد يكون تسديد القرض بعملة الدولة المستقبلة أو منتجات المشاريع الممولة من تلك القروض.(10)

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المحددات هي العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ، وهناك محاور أساسية اعتمدتها الدول المضيفة من أجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب فعمدت إلى وضع سياسات وتشريعات اقتصادية مختلفة من أجل خلق المحددات الملائمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن الملاحظ أن الدول

المتقدمة تكون ذات جاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر من دون إصدارها لقوانين تشجيعية للاستثمار حيث تكون أقل الدول إصداراً لمثل هذه القوانين ، وذلك يعود إلى توفر المحددات اللازمة للجذب ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة بشكل كبير يفوق الدول النامية في حين أن الدول النامية رغم إصدارها للتشريعات والقوانين تبقى تعاني من مشاكل عديدة تنفر المستثمر الأجنبي وأهم المحددات هي المحددات الاقتصادية والسياسية والتي سنأتي على ذكرها .

أولاً : المحددات الاقتصادية

والتي تشمل ما يلي :-

١ -**الأسواق :** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق، وذلك يعود إلى ما توفره الأسواق من ميزات في مجال وفورات الحجم والنطاق فضلاً عن القوة التنافسية للمستثمر التي يحصل عليها من سيطرته على الأسواق الجديدة ويهتم المستثمر الأجنبي بكل ما يتعلق بالأسواق مثل نمو السوق ، نصيب الفرد من الدخل ، إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية العالمية ، تفضيلات المستهلكين في البلد المعني وهيكل الأسواق ومستقبلها .

٢ -**السياسات الاقتصادية :** نعني بالسياسات الاقتصادية تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، كالسياسة النقدية والمالية والتجارية وهذه السياسات تكون ذات تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر وتظهر هذه السياسات بأشكال وصور مختلفة حسب الدولة المضيفة وفلسفتها الاقتصادية ، فهناك دول ترحب وبشكل شامل بالاستثمار الأجنبي المباشر ، أي لا تضع أي قيود أو عراقيل أمام عمل الشركات متعددة الجنسية وهناك دول أخرى تتبع سياسة الترحيب الجزئي أي وضع بعض القيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٣ -**الموارد الطبيعية :** يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحددة والمهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة في المراحل الأولى لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة .

٤ -**توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور المنخفضة :** إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يعد دافع للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يسعى المستثمر للوصول إلى الأيدي العاملة التي تكون كلفتها أقل وذلك يحدث في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي ويعد هذا المحدد من المحددات التي جذبت المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية حيث كثافة الأيدي العاملة غير الماهرة وانعدام التنظيمات النقابية أو القانونية التي ترفع من الأجور.

٥ -**معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد :** إن معدل النمو المرتفع دليل على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة هذا النشاط ، ويعد مؤشر مهم يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته وهذا ما حصل في الصين ودول جنوب شرق أسيا منذ الثمانينات حيث إن ارتفاع معدلات النمو ساعد على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي إلى هذه المنطقة . أما مستويات التنمية ، فالشاهد عليها الدول المتقدمة كافة حيث تدفق إليها أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً ، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتفعة .

ثانياً : المحددات السياسية

١ -**الاستقرار السياسي :** يعد الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .حيث إن الاستقرار السياسي يعني حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية و أن المستثمر الأجنبي يقدم على عملية الاستثمار في حال توفر الاستقرار السياسي ، لما توفره له من ضمان بشأن رأسماله الذي يوظفه، ومستقبل أرباحه وعدمخوفه من أي حالة استثنائية سياسية مؤثرة .

٢ -**فلسفة النظام السياسي القائم :** إن فلسفة النظام تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر تعني الأفكار الرئيسة لهذا النظام تجاه هذه الاستثمارات فمثلاً ما فكرة النظام عن المنافع التي يمكن أن يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني ، هل هو نافع بشكل تام وبالتالي يسعى النظام إلى استقدامه بكافة السبل أم أن له بعض المساوئ التي يجب تلافيها أم أنه سيئ بالكامل ويجب منعه .

ثالثاً : المحددات الاجتماعية والثقافية

١ -**التركيبة الاجتماعية الأساسية :** لوحظ في دراسات عدة أن هناك علاقة بين التدفق الداخل للاستثمارات الأجنبية إلى أي دولة ونسبة المتعلمين في هذه الدولة ، حيث وجد أن أفضل الدول جذباً للاستثمارات المباشرة هي أفضل الدول في مجال التعليم وهذا يعكس رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على أيدي عاملة ماهرة.

٢ -**الفروقات الثقافية بين الدولة الأم والدولة المضيفة :** إن الاختلافات في العادات والتقاليد والثقافة تولد حالة من عدم التأكد من قبل المستثمر الأجنبي لردود فعل مواطنين الدولة المضيفة أو رجال أعمالها تجاه نشاطات هذا المستثمر أو الشركات المستثمرة الأجنبية . لذلك يعد القيام بالاستثمار الأجنبي في عدد من الدول النامية نوع من المغامرة . (9)

محددات الاستثمار الاجنبي في العراق

بالنظر للظروف التي يعيشها البلد في الوقت الحاضر والمتمثلة بالفوضى السياسية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن قلة خبرة بعض القادة الحكوميين والتغيير المستمر لبعض الوزراء ، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الامني وحالات خطف المقاولين (وبالذات الاجانب) فضلاً عن تصفيتهم جسدياً او اذا كان المخطوف محظوظاً فانه يدفع فدية كبيرة من اجل اطلاق سراحه .. فضلاً عن تحجج الكثيرين بان القرارات التي تؤخذ ولا سيما في المجال الاقتصادي والاستثماري هي قرارات باطلة لانها اتخذت والعراق خاضع تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي وما لهذا الاحتلال من مصلحة في تمرير الكثير من القرارات التي تصب بالنتيجة لصالح الشركات الاجنبية .. كل ذلك وغيره من الاسباب حال دون امكانية وجود حالة من الاستثمار الناجح او المستقر في العراق. وعلى العموم فاننا قسمنا المحددات التي تحول دون امكانية الاستثمار الناجح الى ثلاث محددات اساسية .. تمثل اول الاسباب بالمحددات الادارية ، اما ثاني المحددات فكانت محددات مالية وثالثاً كانت المحددات القانونية .. وسنقوم بتوضيح كل جانب من هذه الجوانب ..

ان اهم جانب يمكن للاستثمار الخوض فيه هو الجانب الصناعي وعليه فقد قمنا بتحديد السمات العامة للواقع الصناعي العراقي ،والمتمثلة في :

١. غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية القطاع الصناعي في اطر زمنية وكمية وتسويقية رقمية محددة.
٢. غياب التشابك الانتاجي بين الانشطة الصناعية المختلفة .
٣. مرور القطاع الصناعي بفترات متعاقبة من التذبذب من الوفرة الى الشحة، ومن الاهتمام الى الإهمال .
٤. افتقار إدارات الصناعة إلى التدريب الفني والتقني والإداري بشكل يعزز قدرتها أو يرفدها بقدرات ومهارات جديدة.
٥. توزع أمكنة ومواقع الصناعات الحالية في مواقع عمل تفتقر إلى الحماية الأمنية اللازمة لإدارة العمل هناك
٦. تسرب الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة التي كانت تعمل في القطاع الصناعي إلى قطاعات لا صلة لها بتخصصاتها، أو إلى خارج العراق، بالرغم من أن كل تلك الخبرات قد تم إنفاق مبالغ طائلة لتدريبها وصقل مهاراتها.
٧. ضعف وتعثر تمويل تنمية قطاع الصناعات، وشيوع حالات الفساد الإداري.

أولاً – محددات إدارية.. وتتمثل في :

١. احتياج القطاع الصناعي إلى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والإدارات في المجال الإداري والفني.
٢. يحتاج تطوير القطاع الصناعي إلى وجود مناخ آمن يمكن أن تجري فيه العمليات بشكل طبيعي أو شبه مستقر في اسوء الأحوال، وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات لحد الآن في العراق.
٣. يحتاج تطوير الصناعات الى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع ، وبخاصة أن العراق يحتاج الى صناعة نشطة تتميز ببيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة، وتستطيع ان تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة.

ثانياً– محددات مالية وتتمثل في :

١. تخوف الاستثمار الأجنبي من الدخول بشكل مكثف في الصناعة العراقية واقتصار حالات دخول الشركات على المقاولات التي تنفذ من قبل المقاولين العراقيين.
٢. ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية وتوسيع قطاع الصناعة بشكل عام.
٣. غياب الاستثمار المحلي المرموق وتدني الإمكانيات المالية للبنوك المحلية، يضاف الى ذلك توجه المستثمر العراقي الى الخارج لاستثمار امواله ولاسيما لدى دول الجوار لما تعرض له المستثمرون من حالات اختطاف ومساومات فضلاً عن التصفية الجسدية وهو ما دفعهم للنظر الى الاستثمار في الخارج على انه افضل حل للحفاظ على ارواحهم واموالهم .
4. يضاف الى ما تقدم ارتفاع المديونية الخارجية للاقتصاد العراقي .

ثالثاً : المحددات الفنية وتتمثل في :

أ. الحاجة المتنامية إلى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير.

ب . التذبذب النوعي، وتراجع الالتزام بالقواعد المعيارية النوعية الدولية، والاقتصار على إنتاج منتجات ذات مواصفات نوعية متخلفة وقديمة.

ج. افتقار الصناعة إلى المستوى المعياري المنتظم في الإنتاج ،وعدم ثبات المستوى النوعي للإنتاج.

د. اقتصار الصناعات على أنواع محددة للغاية (وتقليدية إلى حد كبير) من المنتجات .

رابعاً: محددات قانونية.. وتتمثل في :

1. المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجوم الشركات الخاصة، وحجوم الاستثمار.
2. الموانع القانونية أمام المتعاقدين مع الوزارات الحكومية وباقي مؤسسات الحكومة العراقية، والمانعة لمقاضاتها عند التعاقد على التجهيز مع القطاع الخا ص
3. الموانع القانونية أمام توسع مشاركة قطاع الصيرفة في تمويل بعض قطاع الصناعات.
4. الموانع القانونية أمام مراقبة أداء بعض القطاعات الصناعية من قبل مؤسسات المجتمع المدن وحقها في الحصول على نديّة قضائية فاعلة.
5. أن ظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي و عدم وضوح الامور الدستورية والقانونية تجعل الجهات الرسمية تحجم في الوقت الحاضر عن أتخاذ قرارطويل الأجل بشأن تطوير بعض الصناعات . (13)

رأي الباحث من اجل ان ننهض بالجانب الاقصادي ومن ثم نشجع القطاع الخاص المحلي او الاجنبي، اصحاب رؤوس الاموال (دول او شركات او افراد) ، للدخول الى السوق العراقية واستثمار اموالهم فيها يتطلب الوضع تدريب وتأهيل ملاكات فنية جديدة ، والتأكيد على اهمية تشريع قانون الاستثمار يكون واضح وشامل، يأخذ بعين الاعتبار امكانات العراق الكبيرة، وحالة الدمار والاهمال التي لحقت بالبنى التحتية، وشحة الموارد المالية وضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة داخل العراق وخارجه.

الفصل الثاني–المبحث الاول

المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي:

من الواضح أن المستثمر هدفه الربح والفوائد الأخرى التي يحققها من ألاستثمار المباشر. وان تحقيق هذا الهدف يتوقف على الحكم على المستقبل والمستقبل البعيد بالذات

وبما إن المستقبل غير مؤكد فانه من المحتمل أن يبرز عنصر المخاطر المحسوبة وغير المحسوبة وعليه فعندما يكون أصحاب المشروعات متفائلين فإنهم يقررون زيادة استثماراتهم ويترددون عــن الاستثمار عندما يكونوا متشائمين وهذا يعني أن العوامل النفسية تلعب دوراً مهماً وخاصة أن درجة الثقة والتأكد تعتمد على التوقعات التي تبنى على المعلومات .

اولاً :- أنواع المخاطر

يتعرض الإستثمار لأنواع مختلفة من المخاطر، وهذه المخاطر تصنف ،غالباً إلى مخاطر اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، وفي كثير من الأحيان تتداخل مسببات هذه المخاطر وهذا ما سنلاحظه من الآتي:-

١ -**المخاطر الا قتصادية**

تتضمن المخاطر التي تسببها الحكومات من خلال الإجراءات التي تتخذها لأغراض حمائية وواجبة ومن هذه الإجراءات هي :-

(أ) **عدم القابلية على تحويل النقد**

غالباً ما تفرض الدولة رقابة على الصرف ألأجنبي والتحويلات النقدية لأهداف مختلفة منها دعم ميزان المدفوعات الوطني أو تحقيق الإستخدام الأمثل للصرف ألأجنبي المتاح ، أو تحاشي حدوث تضخم في ألأسواق الداخلية أو تحقيق عائد للدولة أو حماية أو دعم الصناعات الوطنية (إن أي تدخل من جانب الحكومة في سوق تحويل عملة دولة معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف ألأجنبي) .

(ب) **الخطر التكنولوجي:** Technological Risk

إن التغير التكنولوجي سواء في ألإنتاج الجديد أو عمليات ألإنتاج يمكن أن يتعرض جزء منها أو كلها (منتجات وعمليات إنتاج) إلى مخاطر كبيرة وأبتداءاً من البحث والتطوير (R&D) حيث إنه يمكن أن يحمل خطراً ، عندما لايضمن سوقاً للسلعة و / أو لم يتوصل (R&D) إلى نتيجة ذات قيمة إن المخاطر التكنولوجية تكون مرتفعة جداً في عالم تتطورالمعلومات والأتصالات والصناعات الالكترونية وتتغير فيه بصورة متسارعة .

2- المخاطر الاقتصاديه الأخرى

إن تعرض أي من عناصر الكلفة إلى تغير غير متوقع مثل تغيرات معدلات الفائدة أو تغير في أسعار عناصر ألإنتاج يمكن أن يعرض المشروع للخطر . لذا فإن سوء إدارة الاقتصاد تؤدي إلى تغيرات مأساويه في بيئة الأعمال، والمخاطر الاقتصادية من هذا النوع ليست مستقلة عن الخطر السياسي والذي سيتم تناوله ضمن الخطر السياسي .

3- المخاطر غير الاقتصادية

أ- **الخطر السياسي** :- Political Risk

من المؤكد إن عدم الإستقرار السياسي غالباً مايؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين للقيام بألإستثمار، هذا يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس ألأموال سوف يمتنعون عن إستثمار أموالهم أي شيوع حالة من التشاؤم ، وبالتالي لاتزدهرالأعمال (ركود اقتصادي) ، وذلك لأن الوضع السياسي المضطرب من شأنه أن يزيد في عدم التأكد وبخاصة عندما تكون هناك حروب أوإنقلابات داخلية .

ب- الخطر القانوني

إن المستثمرين ومشروعات ألإستثمارألأجنبية يفضلون البلدان الملائمة من الناحية القانونية (سواء كانت تنظيمية او قوانين عمل اوحماية البيئة اوالمستهلك وغيرها من القوانين) وذلك لضمان الأرباح المتأتية من إستثماراتهم، فهم يعزفون عن ألإستثمارفي البلدان التي يعامل فيها رأس المال ألأجنبي الخاص فيها معاملة غير عادلة أو بتحيز ضده . وحسب القوانين العاملة، يظهر الخطر القانوني عندما يفشل القانون في تأمين حالة عدم إنتهاك العقود أوعدم توفير حماية لحقوق الملكية ألأمر الذي تنعكس نتائجه السلبية على مشروعات الأعمال ولا تسهم في توطينها . (3)

المبحث الثاني

معوقات الاستثمار في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصادات التي توصف بأنها جاذبة له والتي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى هذا البلد دون ذاك ، إذ أن تراجع الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين يتوقف على عدد من المحددات أو العوائق التي تواجه هذه الاستثمارات فتحول دون جذبها (استثمارات أجنبية) ، أو تؤدي إلى هروبها (استثمارات محلية) ، وتتمثل هذه العوائق بالنسبة للاقتصاد العراقي في الأتي :

أولا- عدم الاستقرار السياسي والأمني :

يعد الاستقرار السياسي والأمني احد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري ، إذ أن تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم ، واستقرار الحكومات ، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار ، وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقا أمام الاستثمارات ، إذ يسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الأموال المحلية والى تقييد الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى الداخل ، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمارات الخاصة وخصوصا الاستثمار الأجنبي الخاص، وذلك لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع أيضا من كلفة النقل و يجزء السوق ويفاقم التضخم ، وعلى الرغم من أن مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر معقول من الاستقرار والأمن، إلا أن الأمر يتطلب أبعد من ذلك ، أي ضرورة استتباب الأمن في العراق بأكمله .

ثانياً- ضعف القطاع الخاص :

تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ مطلع الخمسينات على أثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية ، وقد تجلى هذا الدور في حجم الاستثمار العام والإنفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الإدارة الحكومية العامة بمختلف اختصاصاتها ، حتى أصبحت الإدارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية من المركزية ليس من الناحية القانونية فحسب ، بل إن المبادرة في تحضير واتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة والمؤثرة هي مركزية ايضاً.

ثالثاً – انخفاض كفاءة البنية التحتية :

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها ، بسبب تأثرها بشكل كبير بالحروب التي مر بها العراق ، فقد ألحقت الحرب العراقية الإيرانية أضراراً بالغة بالبنية التحتية ، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتجهز على البنية التحتية وما أعقبها من عمليات تدمير ونهب ، إلا أن المدة الأخيرة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2007 ، قد شهدت تحسناً طفيفا لبعض البنى التحتية في أجزاء من العراق ولاسيما مناطق الجنوب ، كإنشاء الجسور وتعبيد الطرق وفتح المطارات (مثل فتح مطار النجف الدولي وإعادة تأهيل وفتح مطار البصرة الدولي) ، وغيرها من المشاريع الأخرى.

رابعاً – ارتفاع مستوى التضخم :

يعد التضخم أحد المشكلات الرئيسة البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، والتي من شأنها أن تعطل الأسعار مما يفقدها القدرة على التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات مما يشوه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وأنها تلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار ، ومن ذلك يمكن القول إن معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد من العوامل التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي.

خامساً – الفساد المالي والإداري :

تعود جذور الفساد في العراق إلى حقبة الاحتلال العثماني ، غير أن الفساد ظهر وبشكل واضح خلال عقد الستينات من القرن الماضي ، وتعمق أكثر خلال المدة (1990–2003) التي فرض فيها مجلس الأمن الدولي عقوبات على العراق أسهمت في استشراء حالة الفساد في الاقتصاد العراقي .

وفي ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء ظهر الفساد بطابع دولي ، إذ تورط مسئولون وشركات ومنظمات بالفساد ، وكشفت التحقيقات عن تورط شخصيات أخرى بعمليات فساد كبيرة كان ضحيتها الشعب العراقي.

سابعا:ضعف القطاع المالي:

يتكون القطاع المالي من المصارف وأسواق المال فضلا عن قطاع التأمين، إذ يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دورا مهما في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويقلل من كلف توفير المعلومات بين أطراف السوق. ويمثل التطور في السوق المالية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند توفر الموجودات، وأنها تسهل على المستثمر الخروج من السوق بأقل الخسائر.

ثامنا– إجراءات السياسة النقدية:

تميزت السياسة النقدية قبل عام 2003 بتبعيتها للسياسة المالية، إذ هيمنت إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي في ظل ضعف سلطة البنك المركزي وافتقاره للاستقلالية، مما نتج عنه تفاقم معدلات التضخم

بسبب زيادة عرض النقد بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ وصلت إلى مستوى لا يمكن السيطرة عليه باستخدام الأدوات المالية والنقدية وتزامن ذلك مع فرض أسعار فائدة ثابتة على الاقتراض والإيداع، مما نتج عنه ظاهرة هروب الودائع من المصارف ليتم توظيفها في مجالات غير إنتاجية.

تاسعا: السياسات التجارية :

اعتمدت السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003 على مبدأ سياسة الباب المفتوح ، إذ فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستيرادات وأسواق الصادرات ، نتيجة لعدم التدخل الدولي في شؤون التجارة الداخلية والخارجية وتخفيف القيود عليها ، الذي توج بإصدار الأمر المرقم (54) لسنة 2004 والذي تضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة الحرية التجارية .(7)

نظرة لقانون الاستثمار العراقي

يعـ د العراق حاليا بيئة استثمارية واسعة يمكن ان تستوعب اوعية استثمارية خارجية وداخلية كبيرة جدا بسبب ما حصل من احداث كبيرة طالت البنى التحتية بشكل كبير اضافة الى تعطل وتوقف مئات الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

وجاء قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006ليحـ ل محل القانون السابق الصادرعن الدولة تحت مسمى قانون الاستثمار رقم (62) لسنة 2002 .

ومن منطلق تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق اقر مجلس النواب العراقي القانون رقم (13) الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في تنمية العراق وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .

وقد استثنى القانون من احكامه الاستثمار في مجالي استخراج وانتاج النفط والغاز وكذلك الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين . وذلك بموجب المادة (29) من القانون (جريدة الوقائع العراقية ، 29 ، 2007) .

اهم اهداف القانون ومسوغاته الاساسية

اولا- اهداف القانون الرئيسية :

نصت المادة (2) من القانون الى ان اهدافه تتركز بما ياتي :

1- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية العراق .

2- المساهمة في تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع.

3- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .

4- العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .

5- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

ثانياً- المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر :

1- الاحتفاظ بالارض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالارض وبمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء .

2- تسهيل تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع .

3- يسمح القانون للمستثمر باستخراج راس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده .

4- ووفق القانون فانه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه .

5- يعطي القانون للمستثمر الحق في امتلاك الاراضي (تعديل للقانون) اللازمة للمشروع بعد ان كان يعطيه المصرفي استئجار الاراضي للمدة التي يكون فيها المشروع قائما على ان لاتزيد عن (50) سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة.

6- يضمن القانون للمستثمر حق توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة .

7- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حقة الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم من العراق واليه ولهم ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم خارج العراق .

8- كما يضمن عدم المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلاً او جزء باستثناء ما يصدر من حكم قضائي بات .

9- يتمتع المشروع الحاصل على اجازة للاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الرسوم لمدة (3) سنوات بالنسبة لموجودات المشروع المستوردة و (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري إعفاءاً ضريبيا وقد اكدت المادة (15) من القانون على ذلك مع إعفاءات اخرى وهذا يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقا لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات متعددة الاطراف كان العراق قد انضم اليها . (17)

المبحث الثالث

محفزات استقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر :-

لقد باتت عمليات جذب الأستثمار الأجنبي المباشر بمثابة سياسات تعتمدها دول كثيرة متقدمة ونامية على حد سواء ، وفعلاً أخذت القيود على الأستثمار الأجنبي المباشر بالأنخفاض بشكل كبير في الكثير من هذه الدول وبات هذا الأستثمار يشكل ظاهرة بدأت بالتزايد منذ بداية الثمانينات ولاسيما بعد ازمة المديونية وتفاقمها ، وبهذا اقتضت الضرورة تحديد هذه المحفزات التي يمكن للحكومات ان تعتمدها في جذب هذه الأستثمارات الأجنبية المباشرة ومقومات نجاحها .

يقصد بالمحفزات ، أي منفعة اقتصادية يمكن ان تمنحها الحكومة لشركة او مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة وتصنف الحوافز
(المحفزات) للأستثمار الأجنبي المباشر الى :

أ : **الحوافز المالية العامة :** تركز هذه الحوافز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي ، وهذا الهدف يمكن ان يتخذ عدة طرق تبعاً للقاعدة الضريبية ونظامها ، ومن هذه الحوافز ، قاعدة الربح، قاعدة الأستثمار الرأسمالي ، قاعدة الأستيراد وقاعدة التصدير .

ب: الحوافز المالية : وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الأستثمارات الأجنبية الجديدة او بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية ، ومن انواعها الشائعة ، المنح الحكومية والأعانات ومشاركة الحكومة .

ولا بد من الأشارة ، الى ان حفز الأستثمار لا ينطوي على منافع فحسب بل أيضاً على كلف ادارية ومالية واجتماعية وقد يقود ايضاً الى تشوهات في الأنتاج والسوق وبذلك ينبغي قياس الكفاءة الأقتصادية لتلك المحفزات بشكل دقيق وعدم مقارنة عملية حفز الأستثمار لجذبه بعملية دخول الأستثمار من دون حفز وعموماً أن القدرة على وضع وتطبيق المحفزات مسألة تختلف من دولة الى أخرى فقد تخضع العملية لضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية بذلك يعتمد في حفز الأستثمارات الأجنبية على قاعدة ينبغي ان تنطلق من فهم ودراسة واضحة للأثار الأيجابية والسلبية المترتبة من ذلك الأستثمار .(13)

سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

توجد العديد من السياسات التي اتبعتها الدول النامية لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

اولاً– سياسات تشجيع الصادرات

ان الاهتمام بالتوجه نحو التصدير من اجل تنمية الصادرات وإيجاد مصادر محلية لتوريدات الشركات الأجنبية في الدول النامية، والاستفادة من البحث والتطوير العلمي في تطوير الانتاج وتوجيه جزء من أرباح الشركات الأجنبية لإعادة استثمارها في الدول النامية، واختيار المسؤولين والفنيين للشركات الأجنبية العاملة من مواطني الدولة المضيفة، ومشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية، والإفصاح عن طريق التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات عن نشاطها في الدول النامية كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا وعدد من الدول العربية والأفريقية وعدد من دول أميركا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل.

ثانيا". سياسة تبني التكنولوجيا الحديثة

للتكنولوجيا دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الإنتاج بحيث تحقق قدرة تنافسية ذات جاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وقد شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطوراً هائلاً مع عولمة الاتصالات، فضلاً عن إقامة العديد من مراكز التدريب المهني والتقني وتوجيه نشاطها بما يواكب حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية.

ثالثاً- سياسة تحرير الأسعار

توجد عدد من الإجراءات التي تعتمد عليها السياسة السعرية والتي تهدف إلى تحرير الأسعار من تدخل الدولة بحيث تعطي لقوى السوق الدور الأكبر في تخصيص الموارد والسماح للقطاع الخاص باستيراد السلع وبيعها ، فضلا عن إنشاء هيئات للرقابة والتنظيم لخدمة البيئة الأساسية التي تتسم بخصائص الاحتكار الطبيعي.

رابعاً- خصخصة مؤسسات القطاع العام

تعد هذه السياسة أحد الطرق الرئيسية لحل مشاكل القطاع العام وحالات العجز في موازين المدفوعات وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، مما دعا الى خصخصة القطاع العام ليسهل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية أسوة بالدول المتقدمة التي تم تبنيها من مؤسسات دولية كوصفات صندوق النقد الدولي في سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلية وإعطاء حق تملك كامل ووضع قواعد للاندماج مع الشركات الأجنبية وإعطاء تسهيلات إجرائية كحماية للمستثمر وذلك لما للخصخصة من دور مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،وقد قامت العديد من الدول النامية ببرامج كبرى لخصخصة القطاع العام .

عوامل جذب الاستثمار الاجنبي

هناك عدة عوامل لجذب الاستثمار الاجنبي ومنها الاتي:

اولا- العوامل الاقتصادية :

حيث تمثل هذه العوامل النصيب الأهم من درجة استفادة دولة دون دولة أخرى من الحصول على الاستثمار الأجنبي .ومن بين هذه العوامل نذكر مايلي:

- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي :** ويقصد بذلك تلك الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي وغير المغلقة، الأمر الذي يسهل من حركة التبادل التجار ي، و هكذا من حركة عوامل الإنتاج التي تشغل بالمستثمر الأجنبي من حيث درجة وفرتها و كفاءتها.
- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني :** حيث يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، و هذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها.
- **قوة الاقتصاد الوطن** واحتمالات تقدمه و يمكن قياس هذا العامل من خلال مجموعة من المقاييس أهمها
- **معدل زيادة الناتج الوطني :** حيث أن زيادة معدل الناتج الوطني سوف يساهم في خلق رغبات جديدة مما سيستدعي جذب الاستثمارات الأجنبية لإشباع هذه الرغبات.
- **معدلات نمو عناصر الإنتاج :**هذه المعدلات تساعد كثيرا على التقدم و التخصص الإنتاجي المتعامل به في السوق العالمي، فازدياد الكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة التعليم سوف يزيد من المهارة و الكفاءة والتخصص في السلع كثيفة العمل.
- **شروط التجارة :** حيث أن تحسن شروط التجارة خاصة منها الخارجية سوف يساعد الدولة على تحسين مركزها التجاري من خلال زيادة الصادرات و هذا ما سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً- العوامل السياسية

إن للعوامل السياسية كما للاقتصادية دورا مهما في التأثير على مدى جذب الاستثمارات الأجنبية لبلد دون الآخر ، فدرجة الاستقرار السياسي مثلا تنعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي مما يشجع إقبال المستثمرين الأجانب.إضافة إلى طبيعة و مدى جودة العلاقات السياسية ما بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة للاستثمار، كما أن لطبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه كل دولة تأثيرا واضح ا على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية مثلا توفر الأمان لرأس المال الأجنبي و تتميز سياستها بالوضوح والالتزام بتنفيذها مما يكسب المستثمر الأجنبي ذلك الشعور بالأمان على استثمار أمواله في هذه الدولة ،عكس الدولة التي تتبع النظام الديكتاتوري قد يتعرض المستثمر فيها للخطر والتهديد في أية لحظة.

ثالثاً- العوامل القانونية وتتمثل في:

- **الأنظمة القانونية :** تلك الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار، القطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- **الحماية القانونية :** خاصة تلك الحماية من المخاطر غير التجارية و السياسية ،كخطر التأميم و خطر نزع الملكية و المصادرة والتجميد ، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب والإضرابات.
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تفصل النزاعات خاصة تلك التي تحدث بين المستثمر الأجنبي و الجهات الحكومية و ذلك من حيث درجة التعقيد والتأخير في فصل هذه النزاعات ، حيث أن هذا الأمر من العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذا البلد(8)

الأستثمار الاجنبي والأعفاءات الضريبية في العراق

ان العراق بحاجة ملحة الى جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير المناخ الاستثماري بعناصره القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والملائمة . وان العالم اليوم انطلقت به افكار العولمة وتحرير التجارة وازالة القيود والمعوقات التي تحول دون تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول دون اجراءات حمائية او قيود من اي نوع وان الكثير من الدول توجهت الى الانفتاح على العالم وتبنت المساوات بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني في المعاملة ولاريب ان ازالة هذه المعوقات امام تشجيع الاستثمار خطوة هامة بالاضافة الى سياسة الاعفاءات الضريبية التي سارت عليها معظم الدول العربية اعتقاداً منها ان الاعفاء الضريبي هو سلاح فعال لتشجيع الاستثمار لانه يخفف على المستثمر اعباء اداء الضريبة فتزيد ارباحه الصافية مما يجعله يفضل الدول التي تمنحه مزيدا من الاعفاءات

ان هذه السياسة لم يكتب لها النجاح في كثير من الدول لعدة اسباب :

١ -ان الاعفاءات الضريبية المؤقتة او محدودة المدة لاتشجع الا الاستثمار قصير الاجل الذي يرغب في استرداد راس ماله وجني الارباح في مدة قصيرة هي مدة الاعفاء.

٢ –ان المستثمر الاجنبي لايستفيد من الاعفاء الذي تمنحه الدولة المضيفة في حين المستثمر ينتمي الى دولة تطبق مبداً عالمية الايراد الذي يعني خضوع كافة الدخل الذي يحققه المستثمر للضريبة في بلده اياً كان البلد مصدر الايراد ، مما يجعل الاعفاء ا لضريبي الذي تمنحه ا لدول النامية لهذا المستثمر ا نماهو تنازل من الدول الضريبية عن حصتها في الضريبة لصالح الدولة التي ينتمي اليها دون ا ن يستفيد ا لمستثمر من الاعفاءات بصورة فعلية ، مع ان بعض الاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي تبرمها الدول تحاول التخفيف من هذه الحقيقة ولهذه الاسباب بدا التوجه الحديث في السياسة الضريبية هو ترشيد الاعفاءات الضريبية والبحث عن الية لتخفيف العبء الضريبي عن المستثمر من خلال ما يلي:

- **سعر ضريبي منخفض** ولا توجد في الدول العربية سعر منخفض يوازي العراق والبالغ 15%.
- **تعديل النصوص القانونية** حملة الاصلاح الضريبي وضعت هذا الهدف من اولويات اصلاحها
- **استحداث اليات قانونية متميزة** لحل المنازعات بين المستثمر والادارة الضريبية وتشجيع مبدا التصالح والتحكيم عادة المستثمر يبحث عن الدولة التي فيها نظام تحكيم ولايفضل النظام القضائي التي تطول فيه المنازعات .(14)

إستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق

إن نجاح الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل رئيس في بنائه وضمان تقدمه على الأصعدة كافة وبالأخص الاقتصادية منها على خصائص ثلاث ، تتمثل في الثروة الريعية الضخمة التي يتملكها ، وتوفر سوق واسعة الحجم، ووجود فئة سكانية شابة واسعة ومتعلمة نسبيا. وهذه الخصائص هي إحدى السمات البارزة للاقتصاد العراقي ، فالعراق بلد ريعي يمتلك ثروات ضخمة في مجال النفط ، إذ يمتلك العراق ثالث احتياطي من النفط الخام في العالم والغاز المصاحب ، فضلاً عن وجود المعادن الأخرى التي تعزز من هذه الثروة الضخمة كما يمتلك العراق سوق كبيرة تستقطب السلع والخدمات من الدول كافة وبالأخص البلدان أو الدول المجاورة التي ارتفعت قيم صادرتها وعلى الأخص بعد عام 2003 ، إذ نلاحظ انفتاح السوق العراقية وبشكل كبير على السلع المستوردة منها ، وهذا بحد ذاته يشكل دعامة ومقوم أساس لجذب الاستثمار.

يمكن تبني استراتيجية لجذب الاستثمار تقوم على مجموعة أسس تتضمن الآتي:

١ –العمل الجاد من اجل تحسين الوضع الأمني في البلد مع التركيز على إقامة المناطق المحمية كخطوة أولى لجذب الاستثمار.

٢ – دعم الاستثمار المحلي بشكل خاص وتقديم الحوافز والاعفاءات التي تحقق زيادة في تدفقاته والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كمكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، فضلا عن التركيز على دعم المشاريع الصغيرة على وجه الخصوص.

٣ –تدريب الكوادر الوطنية وتبني سياسات من شانها رفع نوعية ومهارة العمل، فضلا عن التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية في البلد.

٤ –ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهمية ذلك بالنسبة للمجتمع وتطوير اقتصاد البلد.

٥ –توفر الإرادة الوطنية لجذب الاستثمار التي تعد احد ابرز العوامل المهمة لنجاح أي استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار، وذلك من خلال ترجمتها إلى إجراءات تشريعية وتنفيذية وعلى المستويات كافة.

٦ – تطوير المعايير المحاسبية لتتماشى مع المعايير الدولية.

٧ – التركيز على تطبيق مبدأ حوكمة الشركات والمؤسسات أي الإدارات الرشيدة التي تراعي أسس العمل السليمة وتمنع الفساد وتعمل على إيجاد علاقات متوازنة بين مجالس إدارات هذه الشركات والمساهمين في رأس مالها من جهة وبين هذه الشركات والمتعاملين معها مثل المصارف وأصحاب الأسهم من جهة أخرى.

٨ – إعطاء حق الملكية للأرض بنسبة مناسبة على وفق احتياجات المشروع إذا كان المشروع ذا أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.(17)

الاستنتاجات

١ إن الإستثمار بصورة عامة، يتصف بالخوف الذي مبعثه عدم التأكد، لكونه تضحية برأس المال في زمن معلوم مقابل عوائد تأتي في المستقبل غير المعلوم، يقل مبعث عدم التأكد كلما كانت ظروف العمل مؤاتية، أي توافر المناخ الملائم للإستثمار.

٢ إن التوقعات هي التي تحسم قرار الإستثمار ، سواء كانت تفاؤلية أو تشاؤمية . وتحيط التوقعات بالأمدين القصير والطويل، الأول يعتمد على المنتج وتقديراته ، وهذه تكون وفق معطيات ثابتة نسبياً .أما التوقعات البعيدة في المدى الزمني فهي تعتمد على معطيات التطور والتقدم التكنولوجي.

٣ إن نظريات ألإستثمار الاجنبي المباشر بينت أساليب دخول المستثمرين للاسواق ألأخرى للقيام بإستثمار ألأجنبي المباشر، وأوضحت أيضاً إن الشركات تحوم حول المواقع المثلى ، التي تعِد بمعدلات نمو مرتفعة وهذه لابد أن تتوافر بها عناصر ألإنتاج الرخيصة ، حيث إن الشركات تسعى لمثل هذه المواقع لتتكامل مع عناصر ألإنتاج.

٤ إن برامج إصلاح وتكييف الاقتصادات النامية (التي تضعها وترعى تنفيذها الدول والحكومات) تعمل على تكييف البلدان النامية غير التابعة للمنظومة الرأسمالية، ليتمكن المستثمر الاجنبي من العمل بحرية ، من خلال تكييف مناخ العمل الملائم ،الذي يعمل بإطار حرية السوق وهو يماثل مناخ العمل في البلدان الرأسمالية .

٥ تعد القوانين والأجراءات الاقتصادية الذي يتخذها العراق لإزالة التعقيدات ورفع الحواجز من أمام تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر ، عنصراً مهماً من عناصر الجذب ، ولكن يبقى الأستقرار السياسي في الدولة المتلقية ، العنصر الأبرز والمفعل لهذه التدفقات.

٦ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الوسائل التي تلجأ اليها الدولة المضيفة للتعويض عن فجوه الموارد المحلية او لمساندة الاستثمار المحلي او كليهما مما يتطلب أيجاد مناخ استثماري ملائم لجذب المستثمرين ويتمثل بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لخلق جو من الأمان والثقة فضلاً عن بناء قاعدة اقتصادية رصينة بالتركيز على البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات الكهرباء وغيرها.

التوصيات

1. إن دخول الإستثمار الأجنبي لابد أن يكون في مجالات يستفيد منها الاقتصاد العراقي في المستقبل لأن العراق بلد يوصف بوفرة موارده الطبيعية ، فإن المجالات التي يحبذ الإستثمار الأجنبي دخولها هي الصناعة التحويلية ، ومن الضروري أن يكون إسلوب الدخول هو من خلال المشاريع المشتركة ، وإن كانت المجالات الأخرى هي الأخرى بحاجة الى التطوير والتحديث.
2. على الدولة المضيفة المفاضلة ما بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية لاجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملاءمة لواقعها الاقتصادي والذي تكون أكثر قدرة على التعامل معه والاستفادة منه .
3. عدم إلغاء دور الدولة ووجودها في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية وعدم اهمال القطاع المحلي ولاسيما القطاع الصناعي منها في المجالات التي يمكن للدولة ان تكون حاضرة وموجهة للاستثمارت الأجنبية بما يفيد الاقتصاد المحلي وتلافي الاثار السلبية للاستثمار على الدولة.
4. إن التدرج في الإنفتاح الاقتصادي ، هو أمر من الضروري الأخذ به في الإعتبار، وهو الإسلوب الذي أخذت به كثير من الاقتصادات الي أرادت الإنفتاح باقل الإنعكاسات السلبية للإنفتاح، لذا يجب ،مراعاة عدم إنفتاح ألأسواق المالية (بصورة كاملة) إلاّ بعد ان يكون العراق قد إستطاع من بناء قاعدة إقتصادية وقطع شوطا طويلاً من ألإنماء والإستقرار الاقتصادي0
5. من اجل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر يجب العمل في العراق على استتباب الوضع الأمني واستقراره، فالاقتصاد العراقي لم يتم تأهيله والقطاع الخاص غير قادر على المنافسة مع الإستثمار الأجنبي ، وبخاصة إنه قد مرت عقود من الزمن على الاقتصاد العراقي وهو لم يشهد تطوراً بسبب ظروف الحروب والحصار الاقتصادي0
6. إن مراجعة القوانين والتشريعات السابقة وتعديلها أو الإضافة عليها لأجل إستقطاب الإستثمار الأجنبي، لابد أن تتضمن قوانين العمل في السوق وضوابط للمنافسة ، وهذا يتطلب إشاعة جو المنافسة وثقافته، بالإضافة الى وضع القوانين لمنع ألإحتكار، وقوانين تحمي المستهلك من أي إستغلال بالنسبة للأسعار و النوعية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة ، ومنح المستهلك الحق في مقاضاة الجهة التي تتسبب في إستغلاله أو ضرره سواء كانت محلية أم أجنبية .
7. ضرورة تشجيع دخول شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحديد القطاعات والمجال المطلوب الاستثمار فيه لاسيما إذا ما امتلكت الدول المضيفة مقومات جذب الاستثمار كتوفر الموارد الطبيعية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم فضلاً عن إقامة المشاريع المشتركة التي تكون ملكيتها مناصفة بين الحكومة والشركات والاهتمام ببناء البنى التحتية لأهميتها في اقامة المشاريع التنموية.

المصادر

١. الحسناوي، كريم ، (2007)، "مبادئ علم الاقتصاد" ، الطبعة الثانية ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد.
٢. الجابري ، جليلة ، (2005)، " امكانية تفعيل تلاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق" ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية.
٣. الجميل ، سرمد ، (2002)، " التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات" ، مطبعة جامعة الموصل.
٤. الزبيدي ، محمد ناجي ، (2008)،" الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. الصالحي ، سعدية ، (2010) ،" تحديد متطلبات انشاء وادارة صناديق الاستثمار العراق" ، رسالة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
٦. الفخري ، عوني ، (2002) ، " التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة" ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد.
٧. رمضان ، زياد ، (2007) ، " ادارة الاستثمار ، الطبعة الخامسة ، دار الوائل للنشر ، الاردن.
٨. هادي ، حسن ، (2007) ، " دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحييح الاختلالات الهيكلية" ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.
٩. صالح ، قتيبة ، (2005) " الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني" ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد.
١٠. عبد الرزاق ، سرى ، (2009) ، " اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية لدول شرق اسيا ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد.
١١. علوان ، قاسم ، (2009)، " ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق" ، ط1 ، دار الثقافة والتوزيع ، عمان.
١٢. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثمانون ، 2010.
١٣. www:alsbaah.com.
١٤. www.:ahewar.org/debat/show.art.
١٥. www.aflawa.com/showthread.php?t=39
١٦. www.econ.to-relax.net/t1059-topic.
١٧. www.aladalacenter.com/index.php?option=com